

الأنظمة الانتخابية في العراق ولبنان وأثرها في تكريس حقوق الإنسان

علي رضا دبيرنيا

أستاذ مشارك - قسم القانون العام - جامعة قم - إيران

نوفل الأعرجي

طالب دكتوراة في القانون العام - جامعة قم - إيران

Electoral systems in Iraq and Lebanon

And their impact on ensuring human rights

Alireza Dabirnia, Associate Professor of Public Law

University of Qom, Iran

Email: dr.dabirnia.alireza@gmail.com

Nofal Al-Araji, PhD student in public law

University of Qom, Qom, Iran

Email: nofal864no@gmail.com

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر الأنظمة الانتخابية في كلٍّ من العراق ولبنان على تكريس حقوق الإنسان، من خلال تحليل الأسس القانونية والسياسية التي تقوم عليها هذه الأنظمة، ومدى انعكاسها على مبادئ المساواة والمواطنة والتمثيل العادل. وتُظهر الدراسة أن طبيعة الأنظمة الانتخابية في البلدين تتأثر بشكل واضح بالانقسامات الطائفية والسياسية، مما يؤدي إلى إضعاف المشاركة الشعبية الحقيقية والحدّ من تحقيق العدالة الانتخابية. كما توصل البحث إلى أن فاعلية النظام الانتخابي ترتبط ارتباطاً مباشراً بمستوى احترام حقوق الإنسان، وأن تحقيق التوازن بين التمثيل السياسي والحقوق المدنية يتطلب إصلاحات تشريعية ومؤسسية تضمن النزاهة والشفافية. وتعتمد الدراسة المنهج المقارن لتحليل التشريعات الانتخابية في البلدين، وتبيان أوجه التشابه والاختلاف في مدى تأثيرها على بناء نظام ديمقراطي يحترم الحقوق الأساسية للمواطنين. **الكلمات المفتاحية:** الأنظمة الانتخابية - حقوق الإنسان - العراق - لبنان - الديمقراطية - المشاركة السياسية - العدالة الانتخابية.

Abstract

This research aims to examine the impact of electoral systems in both Iraq and Lebanon on the promotion of human rights, by analyzing the legal and political foundations upon which these systems are based and the extent to which they reflect the principles of equality, citizenship, and fair representation. The study demonstrates that the nature of electoral systems in both countries is clearly influenced by sectarian and political divisions, which weakens genuine popular participation and limits the achievement of electoral justice. The research also finds that the effectiveness of electoral systems is directly linked to the level of respect for human rights, and that achieving a balance between political representation and civil rights requires legislative and institutional reforms that ensure integrity and transparency. The study adopts a comparative approach to analyze electoral legislation in both countries, highlighting similarities and differences in their impact on building a democratic system that respects citizens' fundamental rights. **Keywords:** Electoral systems - Human rights - Iraq - Lebanon - Democracy - Political participation - Electoral justice.

المقدمة

تعدّ الأنظمة الانتخابية إحدى الركائز الجوهرية التي يقوم عليها البناء الديمقراطي في أي دولة، إذ تمثل الإطار القانوني والمؤسسي الذي تُمارس من خلاله الإرادة الشعبية وتُترجم إلى سلطة شرعية تعبر عن تطلعات المواطنين. فالانتخابات ليست مجرد عملية إجرائية لتداول السلطة، بل هي

تجسيد عملي لمبدأ السيادة الشعبية وضمانة أساسية لتفعيل حقوق الإنسان السياسية والمدنية، وفي مقدمتها الحق في المشاركة في الحياة العامة، والحق في الاختيار الحر، والمساواة في التمثيل. وفي السياق العربي، برزت أهمية دراسة الأنظمة الانتخابية باعتبارها محددًا رئيساً لمدى رسوخ التجربة الديمقراطية. إذ أثبتت التجارب الحديثة أن تصميم النظام الانتخابي وطريقة تطبيقه يمكن أن يساهما إما في تعزيز قيم المواطنة وحقوق الإنسان، أو في المقابل، في إعادة إنتاج الانقسامات الطائفية والسياسية التي تُفرغ العملية الديمقراطية من مضمونها الحقيقي. ومن بين أبرز النماذج التي تستحق الوقوف عندها التجريبتان العراقية واللبنانية، لما تحمله من تشابه في البنية السياسية والاجتماعية، واختلاف في آليات تطبيق النظام الانتخابي وأهدافه المعلنة. يُعد النظام الانتخابي العراقي وليد مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣، حيث سعت الدولة إلى تأسيس نظام ديمقراطي يقوم على مبدأ التعددية السياسية واحترام الحقوق والحريات العامة. غير أن هذا النظام واجه تحديات كبيرة، من أبرزها الهيمنة الحزبية والطائفية، وضعف المشاركة السياسية الحقيقية للمواطنين، وهو ما انعكس سلباً على مسار الاعتراف الفعلي بحقوق الإنسان. أما في لبنان، فإن النظام الانتخابي القائم منذ عقود يركز على التوزيع الطائفي للمقاعد النيابية، وهو ما جعل من العملية الانتخابية ساحة لتجديد التوازنات الطائفية بدلاً من أن تكون أداة لتعزيز المساواة والمواطنة. إن دراسة أثر الأنظمة الانتخابية في تكريس حقوق الإنسان تتجاوز التحليل القانوني البحت إلى قراءة سياسية واجتماعية معمقة لطبيعة النظام السياسي وبنية السلطة، لأن صياغة القوانين الانتخابية وتطبيقها لا تنفصل عن البيئة السياسية والثقافية السائدة في كل بلد. فحين تتأسس الأنظمة الانتخابية على أسس عادلة وشفافة، فإنها تفتح الطريق أمام بناء دولة القانون والمؤسسات، أما إذا استُغلت لخدمة مصالح فئوية أو طائفية، فإنها تتحول إلى أداة لتكريس الإقصاء والتمييز.

المبحث الأول النظم الانتخابية وخصائصها

تُعد النظم الانتخابية الأساس الذي تقوم عليه العملية الديمقراطية، فهي الأداة التي تُعبّر من خلالها الشعوب عن إرادتها في اختيار ممثليها، وتشكيل مؤسساتها التشريعية. والنظام الانتخابي لا يقتصر على كونه مجموعة من القواعد المنظمة للانتخابات، بل هو انعكاس لطبيعة النظام السياسي والاجتماعي في الدولة، ويُساهم في تحديد مدى تحقق مبدأ المساواة والمشاركة السياسية. وتتعدد النظم الانتخابية بين الأغلبية والنسبية والمختلطة، ولكل منها آثار مختلفة في تمثيل القوى السياسية وضمان العدالة في توزيع المقاعد. كما تتصف النظم الانتخابية بعدة خصائص، أبرزها الشمولية، والعدالة، والشفافية، والقدرة على تحقيق التوازن بين الاستقرار السياسي والتمثيل الشعبي. لذلك، فإن فهم ماهية النظم الانتخابية وخصائصها يمثل خطوة أساسية لتحليل فعالية أي نظام ديمقراطي ومدى التزامه بمبادئ حقوق الإنسان والمواطنة. عليه سوف نقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين سنتناول مفهوم نظام الانتخابي في المطلب الأول ومن ثم سننتقل للحديث عن: خصائص الأنظمة الانتخابية في العراق ولبنان في المطلب الثاني.

المطلب الأول: : خصائص الأنظمة الانتخابية في العراق

يشكل التغيير الذي شهدته الساحة السياسية في العراق عام ٢٠٠٣ نقطة تحول حاسمة في مسار البلاد، حيث تم الانتقال من نظام حكم استبدادي إلى نظام ديمقراطي يركز على أسس المشاركة السياسية الفعالة فقد أصبح من الجوهري أن تعتمد هذه التحولات على مبدأ الديمقراطية، الذي يتيح للناس التعبير عن إرادتهم والمشاركة في صناعة القرار عبر الانتخابات العامة ومن هذا المنطلق، ظهرت الحاجة الملحة لتأسيس هيكل مؤسسي قوي يضمن سير العمليات الانتخابية بشكل شفاف ونزيه، الأمر الذي أسفر عن إنشاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. تهدف هذه المفوضية إلى تنظيم الانتخابات والإشراف عليها، وضمان نزاهتها وشفافيتها، بحيث يُعزز الثقة بين الناخبين وعمليات الاقتراع بالإضافة إلى ذلك، تم تشريع مجموعة من القوانين الانتخابية التي تحدد الأطر القانونية والإجرائية لعمليات الانتخابات. في المراحل الأولى، اعتمدت هذه القوانين نظام التمثيل النسبي، الذي يُعتبر من أبرز الأنظمة المستخدمة في الانتخابات الديمقراطية، خصوصاً في الدول النامية مثل العراق. يتيح نظام التمثيل النسبي تمثيلاً عادلاً لمختلف الأحزاب والمكونات الاجتماعية، مما يساهم في تعزيز المشاركة الشعبية ويمنح صوتاً لكل فئة من فئات المجتمع. تقوم فكرة نظام التمثيل النسبي على تحقيق العدالة في توزيع المقاعد البرلمانية بناءً على نسبة الأصوات التي حصل عليها كل حزب فعندما يتم توزيع المقاعد وفقاً للأصوات، يتمكن كل حزب من الحصول على تمثيل يتناسب مع حجمه ومدى تأييد الجمهور له وبالتالي، يصبح البرلمان أكثر تنوعاً وشمولاً، مما ينعكس إيجابياً على صناعة القرار وتطوير السياسات التي تلبي احتياجات المجتمع بأسرها. تتسم الانتخابات بنوع من التعقيد حول طريقة التصويت، وهي عملية تتطلب توافقاً دقيقاً بين القوانين الانتخابية وطبيعة الدوائر الانتخابية. فعلى سبيل المثال، في حال كان العراق دائرة انتخابية واحدة كما كان الحال في الانتخابات عام ٢٠٠٥، فإن النتيجة النهائية ستعكس التصويت الوطني ككل، حيث تُحسب الأصوات عموماً لتحديد كمية المقاعد المخصصة لكل حزب في البرلمان وفي حالة تم تقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية متعددة على مستوى المحافظات، فإن التصويت يجب أن يُعكس واقع كل محافظة على حدة، فتكون النتائج قادرة على تحديد توزيع المقاعد بناءً على الأصوات التي حصل عليها كل

حزب في تلك المحافظة. تُعتبر أنظمة التمثيل النسبي واحدة من أبرز الأنظمة الديمقراطية التي تهدف إلى تحقيق تمثيل عادل ومتنوع في الهيئات التمثيلية، وتُعد بعض خصائصها من النقاط الجوهرية التي تساهم في تعزيز الاستقرار السياسي والتنمية الاجتماعية وفي هذا الإطار، سنقوم بتفصيل الخصائص المتعددة لنظام التمثيل النسبي، مشيرين إلى تأثيراتها الإيجابية على المستويات الوطنية والاجتماعية؛^١ فيعد تحقيق الإندماج الوطني والتنمية المتوازنة من أبرز مميزات نظام التمثيل النسبي حيث إن هذا النظام يعكس التوزيع الحقيقي للرأي العام والمصالح المختلفة في المجتمع، مما يعزز الشعور بالانتماء والهوية الوطنية لدى المواطنين من خلال تمثيل كافة الفئات والمناطق، يمكن للنظام بناء جسور من التواصل بين مختلف شرائح المجتمع، مما يخفف من حدة الانقسامات الطائفية أو الجهوية.^٢ كما يُجبر الأحزاب المتنافسة على تقديم لوائح متنوعة من المرشحين، مما يساهم في ضمان صحة التمثيل إذ يتعين على الأحزاب أن تعكس التنوع الثقافي والاجتماعي في المجتمع، مما يعزز من حضور الأصوات المختلفة وهذا التوجه يعطي فرصة للأجيال الشابة والنساء والأقليات لتمثيل مصالحهم، مما يساهم في تعزيز الديمقراطية.^٣ من جهة أخرى، تُحقق عدالة التمثيل من خلال توزيع المقاعد البرلمانية بناءً على نسبة الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة انتخابية، مما يمنع هيمنة حزب واحد على السلطة. هذه العدالة تُسهم في خلق بيئة تنافسية، حيث يتفاعل الناخبون مع برامج الأحزاب بشكل مباشر، مما يعزز من وعيهم السياسي ومشاركتهم الفعالة.^٤ كما أن نظام التمثيل النسبي يقوي مفهوم نائب الأمة، حيث يُصبح كل نائب ممثلاً لإرادة الجزء الذي اختاره من الشعب، بدلاً من أن يعمل وفقاً لمصالح حزب واحد. وبالتالي، يبدأ النواب بالنظر إلى مصالح الناخبين بشكل أكثر جدية. ومن خلال تغيير سلوك الناخب والمرشح، يمكن القول إن نظام التمثيل النسبي يُشجع على اتخاذ خيارات أكثر عقلانية حيث يُعتبر الناخبون أكثر انفتاحاً على التقييم النقدي للبرامج بدلاً من التصويت لأحزاب معينة بشكل تلقائي. كما يُشجع المرشحين على تقديم أفكار مبتكرة وجاذبة لجذب الأصوات.^٥ علاوة على ذلك، يُساهم التمثيل النسبي في ولادة أحزاب وطنية تعكس مصالح جميع فئات المجتمع، مما يُساعد على تشجيع التنافس الإيجابي بينها هذا يعزز من الديمقراطية الحقيقية، حيث تصبح الساحة السياسية مليئة بالأفكار الجديدة ونقاشات تقيّد المجتمع ككل وفي السياق ذاته، يُعزز نظام التمثيل النسبي من التكتلات النيابية، مما يؤدي إلى تشكيل تحالفات متنوعة في البرلمان. هذه التكتلات تُساهم في بلورة سياسات جديدة وتقديم حلول لمشكلات معقدة، لذا فهي تساهم في تحسين جودة التشريع وتعزيز روح التعاون بين مختلف الفقاء. كان الحال كذلك حتى عام ٢٠١٩، ففي شهر تشرين الأول من ذلك العام، شهد العراق سلسلة من التظاهرات الشعبية الحاشدة التي عكست استياءً عاماً من الأوضاع الاقتصادية والسياسية، وقد تصاعدت المطالبات بالإصلاح السياسي وتوفير الوظائف والخدمات الأساسية. إن هذه التظاهرات كانت بمثابة صيحة مدوية نبهت القادة السياسيين إلى ضرورة التحرك لإصلاح الأوضاع، مما خلق جواً ضاغظاً أشار إلى حاجة ملحة لمعالجة الفساد والقصور الإداري. رداً على هذا الضغط الشعبي، دعا مجلس النواب العراقي إلى تبني مجموعة من التشريعات الجديدة التي كانت تهدف إلى تلبية مطالب الجماهير. كان أبرز هذه التشريعات هو قانون انتخابات مجلس النواب رقم ٩ لسنة ٢٠٢٠، إلى جانب قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم ٣١ لسنة ٢٠١٩ فانسامت تلك القوانين بالاجتهاد في الاستجابة للاحتجاجات التي تطالب بإصلاح حقيقي، حيث سعت هذه القوانين إلى إعادة بناء الثقة بين مواطني العراق ومؤسسات الدولة، وهو الأمر الذي كان قد تأثر بشدة بسبب سنوات من الفساد الحكومي وسوء إدارة الموارد. لقد تم إدخال تعديلات جوهرية على هذين القانونين مقارنة بالقوانين السابقة، حيث إن أحد أهم التغييرات كان انتقال العراق إلى نظام الصوت الواحد غير المتحول، وهو النظام الذي تم اعتماده بدلاً من نظام التمثيل النسبي الذي كتب له أن يحكم كل العمليات الانتخابية التي شهدتها العراق بعد عام ٢٠٠٠ وهذا التغيير جاء كاستجابة مباشرة لمطالب المتظاهرين، الذين أرادوا نظاماً أكثر وضوحاً وشفافية فيعتبر نظام الفائز الأول في الانتخابات من الأنظمة المعتمدة على نطاق واسع في مختلف دول العالم، حيث يسعى لتحقيق مبدأ العدالة السياسية والاستقرار الحكومي. يُمثل هذا النظام في منح المقعد الانتخابي للمرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات، بغض النظر عن تحقق الأغلبية المطلقة وهذه المقاربة توفر بيئة سياسية قد تبدو مستقرة، لكنها تبرز العديد من التحديات والانتقادات، لا سيما فيما يتعلق بتمثيل الأقليات والفئات المتنوعة داخل المجتمع فتتعدد النقاط الإيجابية المرتبطة بنظام الفائز الأول، مما يجعله خياراً جذاباً للكثير من الدول ومن أبرز هذه المزايا هو الوضوح في الإجراءات، مما يسهل من تنظيم الانتخابات ويعزز من إمكانية فهم الناخبين للوائح والقوانين وفي هذا الإطار، تُعدّ الانتخابات تحت مظلة هذا النظام أكثر سهولة للجمهور، حيث يُمكن للناخبين تحديد اختياراتهم بشكل واضح دون الخوض في تعقيدات إجراءات التصويت أو فرز الأصوات إضافة إلى ذلك، يُمكن هذا النظام من تشكيل حكومات حزب واحد أو ائتلافات سياسية محددة، مما يعزز من الاستقرار السياسي وفي حالة حصول حزب على عدد كافٍ من الأصوات، فإنه يمكنه تشكيل حكومة مستقلة دون الحاجة للتفاوض مع أحزاب أخرى، مما يسهل من اتخاذ القرارات وتطبيق السياسات العامة بشكل أسرع وأكبر فعالية. وبالتالي، يقلل من تقلبات السياسات التي قد تنشأ بسبب التعددية الحزبية.^٨ من المميزات الأخرى لهذا النظام هو القدر الذي

يوفره من التنافس السياسي. فعلى الرغم من وجود انتقادات تتعلق بتمثيل الصوت الفردي، إلا أن نظام الفائز الأول يُعزز من وجود معارضة قوية. حيث يتعين على الأحزاب السياسية العمل بجدية لكسب دعم الناخبين، مما يدفعها لتقديم برامج انتخابية متميزة ومبتكرة. من خلال هذه المنافسة، تزداد حيوية الحياة السياسية، حيث تسعى الأحزاب لبعضها البعض للحصول على رأي الناخب وتحسين قدراتها على التكيف مع احتياجاته. كما يُعتبر نظام الفائز الأول بمثابة أداة للحد من تمثيل الأحزاب المتطرفة. فبدلاً من إتاحة المجال لمجموعة من الأحزاب الصغيرة والمتنوعة التي قد تمثل أجنحة متباينة أو متطرفة، يُركز هذا النظام على الأحزاب الكبرى التي تحظى بالشعبية على نطاق واسع. وهذا يُقلل من احتمالية ظهور انشقاقات سياسية حادة يمكن أن تضر بالنسيج الاجتماعي كما أن التركيز على الأحزاب الكبرى يعزز من استقرار السياسات العامة ويخفف من حدة النزاعات السياسية.^{١٠} علاوة على ما سبق، يسهم نظام الفائز الأول في تعزيز العلاقة بين الممثلين وناخبهم إذ يضمن للمشرعين تمثيل ناخبهم بشكل مباشر وفعال، مما يعزز شعور الناخبين بالمشاركة الفعلية. هذا الشعور يزيد من انخراط الناخبين في العمليات السياسية ويشجعهم على التصويت والمشاركة في النقاشات العامة وبالتالي، يتمكن الناخبون من رؤية النتائج الفعلية والأثر المباشر لأصواتهم، مما يعزز الثقة في العملية السياسية.^{١١}

المطلب الثاني: خصائص الأنظمة الانتخابية في لبنان

لم يحقق القانون الانتخابي اللبناني الجديد (القانون رقم ٤٤/٢٠١٧) الآمال والتطلعات التي وضعها المواطنون اللبنانيون في إطار البحث عن نظام انتخابي يتيح التمثيل الصحيح والعادل لمختلف القوى السياسية والمدنية في البلاد، بما يتناسب مع أحجامها الفعلية. فبدلاً من أن يأتي هذا القانون كخطوة متقدمة نحو تعزيز الديمقراطية وضمان تمثيل شامل يعكس التنوع اللبناني، جاء ليعبر عن استمرار الهيمنة السياسية للقوى التقليدية التي لطالما حكمت البلاد على الرغم من أن القوانين الانتخابية الرائدة عادةً ما توفر مساحة أكبر للقوى المعارضة وتُعزز من قدراتها للوصول إلى البرلمان، فإن القانون الجديد بدا كأنه قد وضع قيوداً إضافية تمنع فعاليته الحقيقية. فالتغييرات التي أدخلت على شكل الدوائر الانتخابية، حيث تم تقليص حجمها، تُعد من العوامل الرئيسية التي ساهمت في إفراغ النظام النسبي من محتواه.^{١٢} مفهوم النسبية، الذي كان من المفترض أن يُعبر عن أوزان القوى السياسية بشكل عادل، تعرض للتشويه بسبب إدخال بعض الممارسات من النظام الأكثرية، مثل اعتماد الصوت التفضيلي على مستوى القضاء، مما يضعف تأثير المنافسة الديمقراطية فإن الهدف من التعديلات التي أدخلت على النظام الانتخابي لم يكن بالضرورة تعزيز الديمقراطية، بل الحفاظ على الهيمنة السياسية للمجموعات الحاكمة والتي لطالما تمتعت بمكانتها العليا داخل المؤسسات. فقد تم التلاعب بالنظام لضمان إعادة إنتاج النظام السياسي القائم، حتى وإن كانت بأرقام قد تكون أقل قليلاً من السابقة.^{١٣} وهذا يعني أنه بدلاً من تمكين الفئات المهمشة والوصول إلى تغيير حقيقي، استمرت القوى السياسية في مقاومتها لكل توجه يُفضي إلى الإصلاح. تجدر الإشارة كذلك إلى أن هذه القوى السياسية لم تكن موثوقة بمعالجة أعطال النظام الانتخابي، إذ أنها هي ذاتها من يقف وراء الأزمة الحالية، مُستغلةً ما لديها من نفوذ وتأثير لاستمرار سيطرتها على مقاليد الأمور. وكما هو واضح، فإن إدارتها للنقاشات حول القانون الانتخابي لم تتجه إلى تحقيق الشفافية أو إلى الأخذ بوجهات نظر القوى المحايدة أو حتى المجتمع المدني، بل اتجهت أكثر نحو استدامة الفوائد التي يجنيها أصحاب السلطة والنتيجة النهائية هي أن القانون الانتخابي الجديد لم يحقق الإصلاحات المرجوة، فإنه لم يُقدم شيئاً جديداً في مجال تعزيز المواطنة أو الديمقراطية، بل أعاد إنتاج نفس النظام الذي ينظر إليه المواطنون كعائق أمام التقدم. ومن المؤسف أن تستمر القوى السياسية في تقاسم المنافع والمصالح، في حين تظل تطلعات المواطنين نحو تمثيل أكثر عدلاً وديمقراطية معطلة. لقد تم اعتماد قانون الانتخاب الجديد في لبنان، والذي أدخل تغييرات مهمة في النظام الانتخابي، مما يؤشر إلى خطوة جديدة في مسار الديمقراطية اللبنانية المتعددة الوجهات. وعلى الرغم من أن هذا القانون يقدم للنظام النسبي كآلية لانتخاب أعضاء مجلس النواب، إلا أنه، كالكثير من القوانين في لبنان، يبدو أنه يعاني من نقائص وتحديات قد تؤثر على فعاليته وقدرته على تحقيق التغيير المنشود واختيار النظام النسبي يعتبر تحولاً جذرياً في طريقة تمثيل الشعب اللبناني في مجلس النواب. النظام النسبي يهدف إلى تحقيق تمثيل أكثر عدالة للفئات المختلفة في المجتمع، بما يتيح تقسيم المقاعد في البرلمان بناءً على نسبة الأصوات التي تحصل عليها كل قائمة انتخابية.^{١٤} ويعد هذا النظام أكثر توافقاً مع الواقع اللبناني المتنوع، حيث تتواجد فيه طوائف وشرائح اجتماعية متباينة تسعى للتعبير عن مصالحها من خلال تمثيل سياسي فعال لكن، على الرغم من اعتماد هذا النظام، لا يزال هناك العديد من الجوانب التي تحتاج إلى مراجعة وتعديل فكل ما يتطلبه هذا النظام هو وضع آليات مناسبة تضمن المنافسة العادلة بين القوى السياسية وبما يتيح للناخبين فرصة الاختيار الحر والمستقل، بعيداً عن الضغوط السياسية والطرقات التقليدية التي اعتمدت في الماضي.^{١٥} ومع ذلك، يبدو أن بعض جوانب قانون الانتخاب الجديد قد خيبت آمال الكثيرين. فقد أعربت بعض القوى السياسية اللاطائفية والمجتمع المدني عن قلقها من أن القانون لم يحقق مستوى المكاسب الذي كان مؤملاً منه فقد تضمنت بعض بنود القانون

قيوداً لم تكن متوقعة، مثل إحصار الانتخاب ضمن لائحة واحدة ومنح صوت تفضيلي واحد فقط للناخبين. وهذا الإجراء قد يحصر خيارات الناخبين، مما يحد من قدرتهم على اختيار ممثليهم بشكل مستقل ويعزز استمرار الهيمنة السياسية للأطراف التقليدية.^٦ الحواقع أن تقسيم الدوائر الانتخابية تم بطريقة تضمن عدم تهديد النفوذ المهيمن للقوى السياسية الكبرى، مما يعني أن التغييرات الحقيقية لا تزال بعيدة المنال. وهذا يؤثر تساؤلات حول قدرة هذا القانون على إنتاج طبقة سياسية جديدة قادرة على استيعاب التطلعات الاجتماعية والسياسية لجيل جديد من اللبنانيين فإن الإصلاحات الانتخابية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار العديد من المعايير، ومن أهمها التوجه نحو تعزيز المشاركة السياسية الشاملة والفعالية للإصلاح يحتاج إلى بناء إطار قانوني يضمن حقوق الناخبين في الاختيار والترشح، وعبره يمكن تحقيق انفتاح أكثر على جميع الأبعاد الثقافية والاجتماعية في المجتمع اللبناني.^٧ فإن قانون الانتخاب الجديد يمثل فرصة تاريخية لتغيير مسار الحياة السياسية في لبنان، لكنه في ذات الوقت يشكل تحدياً لضرورة مراجعة الأسس التي يرتكز عليها. فهو بحاجة إلى المزيد من الجهد والنقاش بين جميع الأطراف المعنية للوصول إلى صيغة قادرة على تلبية تطلعات اللبنانيين، وضمان تمثيل عادل وفعال لكافة فئات الشعب. لذا، فإن الحوار المستمر بين المكونات السياسية والمجتمع المدني هو السبيل الوحيد لتحقيق الإصلاح الحقيقي وفتح آفاق جديدة لمستقبل أكثر إشراقاً وتنوعاً. إضافة إلى ذلك، فإن النظام الانتخابي الحالي فرض على الناخبين اختيار اللائحة كما هي دون إمكانية شطب أو تعديل أي اسم من ضمنها. وهذا تقييد لحرية الناخب بإبداء رأيه واختيار من يناسبه بشكل كامل، مما يعطل الإرادة الحرة له. فقد يسعى الناخب في بعض الحالات، ليس فقط لاختيار مرشح معين، بل أيضاً لمساهمة في إسقاط مرشح آخر قد يكون غير مرغوب فيه. وبالتالي، فإن وجود مرشحين متباينين ضمن نفس اللائحة قد يُشعر الناخب بالإحباط ويجعله يميل إلى عدم المشاركة في الانتخابات، مما يؤثر سلباً على نسب المشاركة.^٨ والتقييد الشديد الذي فرضه قانون الانتخابات قد يؤدي إلى تأثيرات نفسية ومعنوية على الناخبين فقد يشعر الناخب بشعور من القهر وعدم القدرة على التعبير عن اختياراته الحقيقية، مما قد يفضي إلى اختيار الانتخابات بشكل رمزي أو إلى البقاء خارج عمليات الاقتراع تماماً وعندما يغيب الحماس والشغف عن الانتخابات، فإن ذلك يؤدي بدوره إلى نتائج انتخابية قد لا تعكس الإرادة الحقيقية للمواطنين علاوة على ذلك، فإن اعتماد الصوت التفضيلي في المناطق الضيقة يساهم في تصعيد التنافس بين المرشحين ضمن نفس اللائحة، وهو ما يعد تعارضاً مع الغاية من النظام النسبي الذي يفترض تحقيق تعاون واسع بين مرشحي اللائحة. في حين أن التحديات تأتي من تشكيلة القوائم الانتخابية، فإن المنافسة تصبح أكثر شرسة بين المرشحين في قائمة واحدة، مما يمس بتكاملهم ويخلق انقسامات داخلها.^٩ يتضح أيضاً أن أسلوب توزيع الأصوات التفضيلية قد يفضي إلى نتائج غير متوقعة تؤثر سلباً على إمكانية تحقيق التنوع والتوازن الذي يفترض أن يحققه النظام النسبي ولذلك، يبرز اقتراح بعض السياسيين، مثل النائب وليد جنبلاط، بالتحول إلى اعتماد الصوت الترتيبي كبديل عن الصوت التفضيلي وبتيح الصوت الترتيبي للناخبين التعبير عن تفضيلاتهم بشكل أكثر كفاءة، وبالتالي يعزز من مستوى التعاون بين المرشحين.^{١٠} في ضوء ما سبق، فإن الأمر يتطلب مراجعة شاملة لقوانين الانتخاب بما يضمن تحقيق الرغبات الحقيقية للناخبين. ينبغي النظر في إعادة هيكلة الدوائر الانتخابية واعتماد أساليب تصويت تساهم في تعزيز الديمقراطية وتفعيل المشاركة. فعلى سبيل المثال، يمكن النظر في تقديم خيارات متعددة للناخبين، مثل السماح لهم بتفصيل أصواتهم بشكل أفضل، بعيداً عن الضغوطات الناتجة عن الصوت التفضيلي ما يساهم في إشراك الناخبين بشكل أوسع. فجاءت التغييرات الجديدة لتفاجئ المراقبين، حيث اعتمد القانون الدوائر المصغرة والصغرى بشكل متكرر. هذا الأمر أدى إلى تباين في المعايير المستخدمة لتقسيم الدوائر الانتخابية. ففي بعض المناطق، تم اعتماد القضاء كمعيار للتقسيم، بينما في أخرى تم دمج عدد من الأقسمة. يعد هذا التباين عملاً غير منظم، وقد يثير الكثير من التساؤلات حول مدى عدالة النظام الجديد. ومن المعروف أن أول انتخابات جرت بعد اتفاق الطائف في عام ١٩٩٢ كانت تستند إلى الدوائر الكبرى، التي كانت تُعتبر خطوة نحو إرساء التمثيل العادل بين جميع القوى السياسية لكن يبدو أن توجه القانون الجديد يتعارض تماماً مع هذا المنحى، مما يستدعي إعادة النظر في كيفية صياغة النظام الانتخابي.^{١١} إن اعتماد الدوائر المصغرة يعكس، على وجه التحديد، مصالح بعض القوى السياسية، مما يساهم في تعزيز سيطرتها على نتائج الانتخابات. وتعتبر الدوائر الصغيرة مناسبة عادة للنظام الأكثرية، حيث يُمكن للقوى السياسية ذات النفوذ السيطرة على أصوات الناخبين بشكل أكثر فعالية وهذا يتناقض مع المبادئ الأساسية للنظام النسبي الذي يسعى لتحقيق تمثيل متوازن أكثر بين مختلف القوى والتيارات، بما في ذلك الأحزاب السياسية التي تتعدى الطائفية والحدود المنطقية على سبيل المثال، نجد أن الحزب الشيوعي وقوى اليسار في لبنان، التي تمثل قوى سياسية عابرة للطوائف والمناطق، قد تجد صعوبة في تحقيق تمثيل عادل في البرلمان في ظل الدوائر المصغرة.^{١٢} لو كان النظام الانتخابي يعتمد على دوائر وطنية واحدة أو حتى على مستوى المحافظات، لكان بإمكان هذه القوى أن تحصل على عدد أكبر من المقاعد النيابية يُعبر عن قوتها الانتخابية. ومع ذلك، في ظل حالة تشتت الناخبين والمناصرين لهذه الأحزاب بسبب صغر الدوائر، قد تجد نفسها محروماً من المقاعد التي تعكس حجمها التمثيلي. إضافة إلى

ذلك، يُحرم العديد من الناخبين من فرصة التصويت لمرشحيهم المفضلين نتيجة ضيق الدوائر الانتخابية، وهو أمر يُعتبر انتهاكاً لمبدأ المساواة في التصويت كما أن عدم تكافؤ الحجم الجغرافي وعدد الناخبين بين الدوائر يمثل عائقاً إضافياً أمام تحقيق تمثيل عادل فأدت هذه المشاكل إلى حالة من الاستياء بين الناخبين، مما يمكن أن يكون أحد الأسباب الرئيسية للطعن في نتائج الانتخابات أمام المجلس.^{٢٣} من الضروري أن يتم إعادة النظر في قانون الانتخابات الحالي لضمان تحقيق تمثيل عادل لجميع القوى السياسية، وضمان أن يكون النظام الانتخابي أكثر شفافية وديمقراطية فإن العودة إلى اعتماد دوائر انتخابية موسعة قد يكون خطوة نحو الأفضل، لتمكين الأحزاب المعنية من الحصول على التمثيل الذي تستحقه. يجب أن يكون هناك دراسة متعمقة وتأمل في كيفية تغيير الخارطة الانتخابية لتكون أكثر إنصافاً، بالإضافة إلى التحسينات في المعايير المستخدمة لتقسيم الدوائر. في هذا السياق، يبرز التحليل المتعمق للقوانين الانتخابية التي تؤثر على حرية الناخبين في الاختيار، حيث يؤدي تطبيق النظام الانتخابي الحالي إلى حرمان جزء كبير من الناخبين من حقهم في التصويت لمرشحيهم المفضلين الموجودين في لوائح مختلفة. إن هذا النظام لا يتيح للناخب خيارات متعددة، بل يحد من إمكانية الاختيار ويجعل الخيارات متاحة ضمن دائرة ضيقة للغاية. فالناخب الذي يسعى لإعطاء صوته للمرشح الذي يتناسب مع تطلعاته واحتياجاته قد يجد نفسه محاصراً ضمن دوائر ضيقة، ما يحد من فعالية صوته. علاوة على ذلك، تفرض القوانين الحالية على الناخب اختيار اللائحة كما هي، مما يمنع عليه شطب اسم أي مرشح. يعتبر هذا الأمر من أهم العوائق أمام حرية الناخب، حيث يفرض عليه تصويماً يتعارض مع إرادته. وفي هذه الحالة، لا يسعى الناخب فحسب لاختيار مرشح معين، بل قد يكون لديه أهداف انتخابية أخرى، مثل محاولة إسقاط مرشح آخر وعندما يجمع النظام بين مرشح يرغب الناخب بفوزه وآخر يخشى من فوزه، فإن ذلك يؤدي إلى حالة من الإحباط والغضب لدى الناخب، مما يمكن أن يترجم إلى عدم المشاركة في الانتخابات، أو الاقتراع بورقة بيضاء، أو اختيار التصويت في ظل الشعور بالقهر والحاجة.^{٢٤} تستمر الآثار السلبية لنظام الصوت التفضيلي عندما يتم الاعتماد على دوائر ضيقة حيث تحدث المناقشات الأعلى ضمن اللائحة الواحدة. هنا يبرز التناقض بين هذا النظام والهدف المنشود من النظام النسبي، الذي يفترض التعاون الوثيق بين مرشحي اللائحة كسبيل لتحقيق العدالة والتمثيل المتوازن ويدعو بعض الخبراء إلى استبدال الصوت التفضيلي بالصوت الترتيبي، حيث يعتبرون أن النظام الترتيبي يمثل حلاً أكثر توافقاً مع خصوصيات النظام النسبي، إذ يسمح بمساحة أكبر من المساواة بين الناخبين والمرشحين.^{٢٥} إن تحقيق نظام انتخابي عادل يتطلب نظرة شاملة لمعالجة كل جوانب العملية الانتخابية فيجب أن تتيح القوانين الانتخابية للناخبين خيارات موسعة تعبر عن إرادتهم الحرة والرغبة في التغيير وتعزيز قدرة الناخب على التصويت لمرشحيه بعناية وحرية هو أحد الأسس التي يمكن أن تسهم في ترسيخ الديمقراطية وتعزيز الثقة في العملية الانتخابية.^{٢٦} فإن التحجيم القائم على صوت الناخب في نظام الصوت التفضيلي قد أدى إلى تشويه متزايد للنظام النسبي لذا يجب إعادة النظر في هيكل النظام الانتخابي بشكل يضمن حرية الناخبين ويتيح لهم التعبير عن خياراتهم بشكل كامل، من خلال اعتماد نماذج أكثر مرونة تضمن توازناً بين مختلف الآراء والمرشحين وتحسين النظام الانتخابي سيكون له تأثير إيجابي ليس فقط على الانتخابات، بل على المجتمعات ككل، مما يعزز من جودة الحياة السياسية وينبثق عنه نتائج تدعم المشاركة الفعالة من جميع الفئات.

المبحث الثاني: تأثير الأنظمة الانتخابية على ضمان حقوق الإنسان في العراق و لبنان

تعد الأنظمة الانتخابية الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الحياة الديمقراطية، إذ تمثل الأداة التي تُترجم من خلالها إرادة الشعب إلى سلطة شرعية تعبر عن مصالحه وتطلعاته. ولا تقتصر أهمية النظام الانتخابي على تنظيم العملية السياسية فحسب، بل تمتد لتشمل مدى احترام حقوق الإنسان وضمان المشاركة العادلة لجميع المواطنين دون تمييز. وفي هذا الإطار، يبرز العراق ولبنان كحالتين عربيتين تتشابه فيهما الظروف السياسية والاجتماعية، حيث يعتمد كل منهما نظاماً انتخابياً تتأثر آلياته بالبنية الطائفية والتوازنات السياسية. وقد انعكس ذلك بصورة واضحة على مستوى المواطنة والمساواة والعدالة الانتخابية، مما جعل دراسة العلاقة بين النظام الانتخابي وضمان حقوق الإنسان أمراً بالغ الأهمية. عليه سوف نقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين سنتناول تأثيرها على ضمان حقوق الإنسان في العراق في المطلب الأول ومن ثم سنتنقل للحديث عن تأثيرها على ضمان حقوق الإنسان في لبنان في المطلب الثاني.

المطلب الأول: تأثيرها على ضمان حقوق الإنسان في العراق

في سنة ٢٠٠٨، عند انتهاء فعاليات "المؤتمر الوطني العراقي"، أصبحت انتخابات يناير ٢٠٠٥، التي أُجريت لانتخاب برلمان يضم ٢٧٥ عضواً، تمثل الصفحة التالية في مسيرة الديمقراطية العراقية ومع ذلك، فإن النظام الانتخابي الذي تم اختياره لنظام العراق الجديد قد يحمل في طياته آثار سلبية على فرص تحقيق تمثيل ديمقراطي شامل، الأمر الذي قد يعوق تطلعات المواطنين في بناء نظام حكم فعال ومناسبة لمطالب المجتمع.^{٢٧}

تجدد الإشارة إلى أنه في ١٥ يونيو ٢٠٠٤، وكننتيجة لتوصية من كارينا بيريللي، المديرية لقسم المساعدة الانتخابية في الأمم المتحدة، تم اتخاذ قرار من مدير سلطة التحالف المؤقتة، بول بريمر، بأن يكون العراق دائرة انتخابية واحدة وهذا القرار قرر إدخال نظام توزيع المقاعد على أساس التمثيل النسبي المبني على قوائم انتخابية وطنية، مما ألقى بظلاله على عملية الانتخابات برمتها. وجاء هذا القرار تحت سياقات تقنية صرفة، حيث سهلت معالجة الانتخابات من خلال التعامل مع العراق كدائرة واحدة بدلاً من تقسيمه إلى دوائر متعددة، مما سمح بضرورة استخدام بطاقة واحدة للتصويت بدلاً من عدة بطاقات، لكن المسألة تتجاوز الجوانب الفنية.^{٢٨} في الواقع، يفرض هذا النظام تحديات جدية على مفهوم الديمقراطية ذاته، حيث يمثل الاقتراع جانباً واحداً فقط من جوانب النظام الديمقراطي. فهناك أيضاً ضرورة وجود آلية فعالة للمحاسبة، والتي تُعتبر ركيزة أساس لكل نظام ديمقراطي سليم إلا أن النظام الانتخابي القائم على التمثيل النسبي، وبعده إلغاء الدوائر الانتخابية، يعيق قدرة البرلمانين على الارتباط بجمهور الناخبين بشكل مباشر، حيث يصبح هؤلاء ممثلين لقوائم حزبية وليس لمناطق جغرافية معينة. وبذلك، يتجاوز النواب بشكل أكبر مع زعماء الأحزاب بدلاً من ناخبهم المحليين، مما يخلق فجوة بين ممثلي الشعب وقواعدهم الانتخابية. هذا الواقع دفع العديد من الدول، مثل بولندا، إلى التفكير الجدي في إعادة النظر في نظمها الانتخابية، حيث سعى البولونيون إلى تعديل دستوري للتحويل من نظام التمثيل النسبي إلى نظام يتضمن دوائر انتخابية متعددة. يجدر الذكر أن هناك أكثر من ٩٠ دولة حول العالم تعتمد على أنظمة تمثيل نسبية، ولكن قلة منها تطبق نظام الدائرة الواحدة، الذي يظهر بشكل واضح تعقيداته ومشاكله.^{٢٩} ويمكن أن نرى انعكاسات سلبية لهذه الأنظمة في تجارب سابقة مثل تلك التي شهدتها إسرائيل، حيث يشكو العديد من المواطنين من أن هذا النوع من التمثيل النسبي داخل الدائرة الواحدة قد أتاح للأحزاب الراديكالية الصغيرة الفرصة للتأثير على النظام السياسي الداخلي بشكل غير متوازن. وبهذا السياق، تأتي الاستشهادات التاريخية، مثل تلك التي دارت في جمهورية فايمار بألمانيا، لتؤكد على أن التمثيل النسبي في الدائرة الواحدة قد أسهم في صعود النازيين إلى السلطة، مما يعكس الخطر المحتمل من عدم الاستقرار في الأنظمة المماثلة. فلا بد من التأكيد على أهمية دراسة الأنظمة الانتخابية بعناية، بما في ذلك النظر في العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تؤثر على الانتخابات والمشاركة السياسية. ينبغي للدول العاملة على بناء ديمقراطيات جديدة، مثل العراق، أن تتعلم من تجارب الآخرين، وأن تبحث عن النماذج الأنسب التي تعكس إرادة الشعب وتتمكن من تحقيق توازن فعلي بين الحقوق والواجبات. من المهم أن نعي أن المسار صوب الديمقراطية لا يقتصر فقط على إجراء الانتخابات، بل يجب أن يشمل أيضاً تعزيز قيم الشفافية والمحاسبة وتعزيز المشاركة الفعالة من قبل المواطنين في صنع القرار. فعندما ننظر إلى التحديات السياسية والاجتماعية في العراق، نجد أن التمثيل النسبي له تأثير كبير على الهيكل الاجتماعي والسياسي في البلاد وإن فكرة تمثيل النساء في العملية السياسية تتجاوز مجرد الأرقام، إلى جانب أبعاد أعمق تتعلق بالعدالة الاجتماعية والمساواة في ظل نظام انتخابي يعتمد على الدوائر الانتخابية المتعددة، تستطيع النساء أن يحصلن على فرص متساوية للتعبير والمشاركة. ولكن في الأنظمة التي تحيد عن هذا النمط، يصبح من السهل استبعادهن من المناصب الحيوية بالشكل الذي يلبي مصالح السياسيين الذين لا يأخذون احتياجات النساء في الاعتبار.^{٣٠} فالإنتخابات التي تُجرى بناءً على ٢٧٥ دائرة انتخابية تعني أن كل دائرة تمثل نحو ٨٧,٠٠٠ ناخب فقط. هذه الميزة تقلل الفجوة بين النواب وبين الناخبين، مما يؤدي إلى تعزيز العلاقة المباشرة بينهم. في النهاية، يكون الأعضاء أكثر قرباً من قضايا المجتمع المحلي، مما يزيد من فعاليتهم في تمثيل رغبات الناس. ومع ذلك، يجب أن نتذكر أن التفكير البعثي السابق للدوائر الانتخابية لا يزال يؤثر على التوزيع الجغرافي للسلطة في العراق بوجود أشخاص من مناطق مختلفة في البرلمان، يمكن بناء تحالفات أكثر تنوعاً ومرونة، مما يُحتمل أن يقلل من التوترات.^{٣١} يُعتبر العراق بلداً متنوعاً بعرقياته وطوائفه ودينه، وما زال الوضع السياسي معقداً داخل المناطق المتنازعة مثل كركوك. هنا، يُظهر العراقيون قدرتهم على العمل معاً لتقسيم الأحياء الكردية والعربية والتركمانية إلى دوائر منفصلة، مما يشجع على التفاهم بين هذه الأطراف. إن الفشل في اعتماد نظام انتخابات يعتمد على الدوائر قد يجر بعض المناطق إلى عدم التمثيل، مما يخلق بيئة خصبة للعنف. على سبيل المثال، في فترات سابقة، شهدت مناطق مثل البصرة والموصل استقراراً نسبياً بسبب أن ممثلي مجلس الحكم العراقي كانوا من تلك المناطق، مما ساعد على تعزيز مشاعر الانتماء لدى المواطنين. لكن، غياب التمثيل المناسب في مناطق مثل الفلوجة ومدينة الصدر أدى إلى تأجيج العنف.^{٣٢} فإن إدراك العراقيين لأهمية التمثيل الجغرافي يعد جزءاً مهماً في فهم كيفية تطور العلاقات السياسية في البلاد. في حالات سابقة، تم اختيار غازي الياور ليكون رئيساً للعراق، وهو زعيم عشيرة من الموصل، بينما تم تجاهل شخصيات بارزة مثل عدنان الباجه جي وزير الخارجية السابق وهذا الأمر يبرز كيف يمكن للقوى السياسية أن تهمل المجتمعات إذا لم تكن تلك المجتمعات ممثلة في هيكل السلطة ومع وجود خطة الأمم المتحدة، تبرز التحديات المرتبطة بالمرشحين المحليين في قوائم الأحزاب. إذا لم يكن لهؤلاء المرشحين مواقع متقدمة، ستواجه بلدانهم مشكلة نقص التمثيل، مما يخلق حالة من الاستياء ويعزز من دعوات العنف. في العراق، أصبحت الجغرافيا تلعب دوراً أساسياً في السياسة، حيث إن أي هيئة سياسية

لا تضم أكبر المدن العراقية تعاني من ضعف في النفوذ والقدرة على التأثير^{٣٣}. فالنظام الانتخابي الذي يقترح دائرة انتخابية وطنية واحدة قد يبدو وكأنه يتيح للجماعات "الموزعة" جغرافياً التصويت ككتلة واحدة من قبل، لكنه في الواقع يُبسط الأمور بشكل غير عادل. ليس من الضروري أن يكون لدى كل جماعة دينية أو عرقية وحدة في التصويت. الأمر الذي قد يضع العراق على منحدر الطائفية، مما يشير إلى المخاطر المترتبة على استخدام نموذج الانتخاب اللبناني. تعدد الدوائر يمثل تنوع العراق ويعكس التوترات السياسية والدينية الموجودة في البلاد على سبيل المثال، ستكون نتائج الانتخابات في الفلوجة مُحَدَّدة بواسطة تمثيل السنة، بينما قد تُمثل النجف بشكل مهيم من قبل الشيعة. ومع التوجه نحو تأمين الحقوق للأقليات الدينية، من المحتمل أن تحقق أعداد من الكلدان مقاعد في الكوت؛ بينما يمكن لليزيديين أن ينالوا مقاعد في سنجار، حسب رغبتهم في عدم اعتماد خطة ترشيح دينية^{٣٤}. في ظل التحديات الكبيرة المرتبطة بنظام الدائرة الوطنية الواحدة، يمكن أن تواجه الأقليات الدينية مخاطر أكبر في فقدان التمثيل فمع تباعد تلك الأقليات في مختلف المناطق، قد تقشل في جمع أصوات كافية على المستوى الوطني، مما يهدد بمزيد من التهميش والانقسامات. هذا الأمر جزء أساسي من المشهد السياسي الذي يجب على صانعي السياسات العراقية الالتفات إليه لتعزيز التنوع والشمولية، وتقادي الانزلاق نحو العنف والصراعات الطائفية.

المطلب الثاني: تأثيرها على ضمان حقوق الإنسان في لبنان

يتضمن القانون الجديد للانتخابات في لبنان إعادة تنظيم الهيكل الانتخابي للبلاد عبر تقسيم الأفضية الـ ٢٧ إلى ١٥ دائرة انتخابية، حيث تتسم معظم هذه الدوائر بوجود أكثرية طائفية بارزة. هذه الخطوة تأتي وسط ظروف سياسية معقدة تهدف إلى ضمان حقوق كل المجموعات الطائفية في لبنان، لكن في الوقت نفسه، قد تحمل بعض المخاطر المرتبطة بتعزيز الانقسامات الطائفية بدلاً من تحقيق الوحدة الوطنية فتشمل التغييرات الأكثر وضوحاً قيام وزارة الداخلية بتقسيم مدينة بيروت إلى دائرتين انتخابيتين، حيث تُصنّف "بيروت الأولى" كدائرة ذات أغلبية من الناخبين المسلمين، والتي تمثل ١١ نائباً في البرلمان، بينما تمثل "بيروت الثانية" أغلبية الناخبين المسيحيين بـ ٨ نواب. هذه الخطوة تمثل محاولة لتحقيق توازن طائفي في العاصمة، إلا أنها في ذات الوقت تعزز التقاليد الانتخابية التي تتماشى مع الانقسامات الطائفية القائمة^{٣٥}. وعند النظر إلى الدوائر الأخرى، نجد أن هناك تحالفات محتملة بين الأحزاب المختلفة، مثل تحالف القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر، الذي من المحتمل أن يتنافس في لوائح مشتركة في دوائر ذات أغلبية مارونية مثل جبيل-كسروان والبترون-الكورة-زغرتا-بشري سيسمح هذا التحالف للأحزاب المعنية بالاستحواذ على أكبر عدد من المقاعد، مُستغلة التوجهات الطائفية الموجودة^{٣٦}. في هذا السياق، يبدو أنه من المحتمل أن يستمر حزب الله وحركة أمل في التعاون الانتخابي كما كان عليه الحال منذ عام ١٩٩٢، مما يعزز قدرتهم على احتلال المقاعد النيابية في المناطق ذات الغالبية الشيعية، مثل بعلبك-الهرمل والزهراني-صور. هذا الشكل من التحالف يُظهر كيف أن الديناميكيات الانتخابية في لبنان تركز بشكل أساسي على الطائفية أكثر من كونها تعكس التنوع الاجتماعي والسياسي ومع أن الهدف من قانون الانتخابات الجديد كان تلبية المطالب الطائفية والتفضيلات السياسية، إلا أنه قد يتسبب في ترسيخ الهوية المذهبية بشكل أكبر، مما يتعارض مع الهدف الذي حدده اتفاق الطائف. فعلى الرغم من أن هذا الاتفاق قد رأى أن تقسيم الدوائر الانتخابية ينبغي أن يتم على أساس المحافظة كوحدة إدارية كبرى، بحيث تعكس التنوع الموجود في المجتمع اللبناني، إلا أن توزيع المقاعد وفقاً للانتماءات الطائفية في الدوائر الجديدة قد يُعزز من الانقسام بدلاً من الاتحادي^{٣٧}. كذلك يمكن للمرء أن يلاحظ من خلال الأمثلة، مثل تلك الدائرة الانتخابية في طرابلس - المنية - الضنية، التي تمثل غالبية سنوية، حيث سيكون هناك ١١ نائباً، منهم ثلاثة نواب فقط يمكنهم تمثيل الأقليات. وهذا النمط يتكرر في دائرة تضم البترون وبشري وزغرتا والكورة، حيث يظل معظم موارد، مما يعكس الوجود القوي للطوائف الأكبر على حساب حقوق الأقليات^{٣٨}. إن مسألة التنظيم الانتخابي وتأثيره على الهوية والمجتمع في لبنان ستظل موضع تداول ونقاش، لا سيما في ظل التحديات الكبيرة التي يواجهها البلد في مجالات متعددة، من بينها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. من المهم أن تستمر النقاشات حول إنشاء بيئة انتخابية تعكس بحق التنوع وتسمح لكل فئات المجتمع اللبناني بالمشاركة الفعالة في صنع القرار السياسي وفي إطار سعي لبنان إلى تحديث نظامه الانتخابي وتعزيز مشاركة المواطنين في الحياة السياسية، وُضع قانون جديد يهدف إلى تعزيز التمثيل الديمقراطي ويعكس إرادة الناخبين بشكل أكثر دقة. هذا القانون الجديد يتضمن تغييرات جوهرية تتعلق بالآلية المستخدمة في إجراء الانتخابات، حيث تم الاستعاضة عن النظام الأكثر شيوعاً الذي تم تطبيقه في الانتخابات السابقة بنظام التمثيل النسبي، مما يُعتبر تحولاً استراتيجياً من شأنه أن يطور المشهد الانتخابي في البلاد. فالنظام الأكثر شيوعاً القديم، الذي كان يعتمد على منح المقاعد للمرشح الذي يحصل على أعلى عدد من الأصوات في كل دائرة، كانت له عيوب عديدة. فقد سجّل على مر السنوات أن العديد من الناخبين لم يكن بإمكانهم التأثير في نتيجة الانتخابات، فاستمرار هيمنة القوى السياسية التقليدية أدى في معظم الأحيان إلى إقصاء الأصوات التي لا تدعم هذه القوى وبالتالي، فإن عدداً كبيراً من الناخبين كانوا يشعرون

بالإحباط إزاء عدم قدرتهم على رؤية ممثلين عنهم في البرلمان.^{٣٩} ومع اعتماد النظام النسبي الجديد، تم إحداث تحول جذري يتيح للمرشحين والتحالفات السياسية المنافسة على الحصص المخصصة من المقاعد في كل دائرة انتخابية. هذا يعني أن الناخبين لم يعودوا محصورين في خيار واحد، بل يمكنهم التعبير عن أوجه تنوعهم واختياراتهم بدقة أكبر. تُحتسب "العتبة اللازمة للفوز بمقعد" وفقاً لمقياس دقيق يُعرف بـ"الحاصل الانتخابي"، والذي يتم تحديده من خلال قسمة عدد الناخبين في دائرة معينة على عدد المقاعد المخصصة لها. وتعتمد هذه الحصص على عدد الأصوات المطلوبة لتشجيع أحزاب جديدة ومجموعات سياسية جديدة أو مرشحين مستقلين للدخول إلى البرلمان.^{٤٠} تتجلى فوائد النظام النسبي في عدة جوانب. أولاً، يوفر النظام الجديد فرصة أكبر للمرشحين من الأحزاب الصغرى والمستقلين، مما يمكنهم من تحقيق النجاح في الانتخابات وزيادة نسبة تمثيلهم في البرلمان. هذه الفكرة تعزز من الديمقراطية ومن إضفاء مزيد من الشفافية على العملية الانتخابية ثانياً، يُتيح للناخبين اختيار مرشح مفضل لهم من دائرتهم الانتخابية الفرعية، مما يعزز من الشعور بالمسؤولية الفردية وبتحتمل الناخبين تحمّل المزيد من الأعباء المدنية. وهذه الخطوة تعكس إرادة الناخبين بشكل أكثر دقة، إذ يمكنهم اختيار ممثل يتناسب مع قناعاتهم وأفكارهم، بدلاً من أن يُفرض عليهم من قبل الأحزاب الكبيرة أو القوى المتنفذة.^{٤١} يعتبر هذا النظام الجديد بمثابة انطلاقة للأحزاب السياسية الصغرى وللإصلاحيين، حيث يعكس انفتاح الساحة السياسية على أفكار وأصوات جديدة. يتمكن الناخبون من إحداث تغييرات ملحوظة على الساحة السياسية من خلال دعمهم لمجموعات أو شخصيات جديدة كانت متجاهلة في السابق وهذا التغيير من شأنه أن يساهم في تحويل وجه السياسة اللبنانية ويعزز من إمكانية الإصلاح السياسي إضافةً إلى ذلك، يمكن أن يخلق نظام التمثيل النسبي ديناميكية جديدة في التحالفات السياسية، حيث سيكون على الأحزاب الكبرى أن تعيد النظر في استراتيجياتها وقدرتها على استقطاب الناخبين. بدلاً من الركون إلى الهيمنة والتفوق العددي، سيتعين على الأحزاب إجراء تغييرات ملموسة في برامجها وخططها السياسية لتكون قادرة على المنافسة بنجاح.^{٤٢} على الرغم من الفوائد العديدة للنظام النسبي، قد تواجه العملية الانتخابية تحديات جديدة فقد يتطلب الأمر المزيد من الوعي والتثقيف بين الناخبين لفهم آلية النظام الجديد وأهمية أدائهم الانتخابي. كما سيكون على الهيئات العامة والمجتمع المدني العمل بجد لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وتعزيز ثقافة المشاركة الفعالة بين المواطنين فإن التحدي الأكبر يكمن في تحويل هذه الفرص الجديدة إلى واقع ملموس، حيث ستلعب الشفافية وإدارة العملية الانتخابية بشكل سليم دوراً مهماً في تحديد نجاح هذا التحول ولم يعد هناك مجال للمفاضلات، بل إن على لبنان أن يسير قدماً نحو بناء ديمقراطية أكثر عدالة وشمولية، تتيح للجميع فرصة المشاركة والتأثير في القرارات التي تخص مستقبلهم.^{٤٣} كذلك أنه بعد سنوات طويلة من المناقشات والنشاطات التي تطالب بحق المغتربين في المشاركة السياسية، يأتي هذا القانون كخطوة إيجابية نحو تنفيذ هذا الحق. حيث سيسمح اللبنانيون المقيمون في الخارج بالتصويت من الدول التي يعيشون فيها، مما يلغي الحاجة إلى السفر إلى الوطن بغية الإدلاء بأصواتهم. هذا التغيير يمثل تحولاً كبيراً؛ إذ يساهم في تقليل إمكانية شراء الأصوات التي كانت تمثل أحد التحديات الرئيسية في الانتخابات السابقة، حيث كانت الأحزاب السياسية تمول تكاليف السفر للناخبين من أجل التأثير على نتائج الانتخابات كما حصل في أعوام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩.^{٤٤} بالإضافة إلى سهولة الاقتراع، سيتاح للمغتربين اللبنانيين فرصة انتخاب ممثلهم في مجلس النواب، على الرغم من أن هذا الحق لن يكون متاحاً قبل العام ٢٠٢٢. ومع ذلك، فإن هذه الخطوة تمثل خطوة هامة نحو تمكين هؤلاء المواطنين الذين يسهمون بشكل كبير في الاقتصاد اللبناني من خلال التحويلات المالية، التي تشكل نحو سدس إجمالي الناتج المحلي ومن الإصلاحات الملحوظة في القانون الجديد هو تنظيم يوم الاقتراع ليكون في يوم واحد، حتى لا يتم تقسيم العملية إلى عدة أيام كما كان الوضع في القوانين السابقة. هذا التغيير من شأنه أن يسهل عملية تنظيم الانتخابات بشكل أفضل، ويجعلها أكثر كفاءة. حيث ان تحديد موعد الانتخابات في مايو ٢٠١٨ يمنح السلطات الوقت الكافي لإعداد الخطط الأمنية، وتدريب الموظفين على القوانين والإجراءات المتبعة، وتجهيز المراكز الانتخابية بما يلزم من أدوات ومعدات.^{٤٥} الوقت الكافي الممنوح للمشاركين في العملية الانتخابية بمختلف فئاتهم، بدءاً من الأحزاب السياسية إلى منظمات المجتمع المدني، سيمكنهم من تنسيق جهودهم بشكل فعال والتعاون للوصول إلى أهداف مشتركة في الأيام السابقة للانتخابات. هذه الديناميكية بين مختلف القوى السياسية والمدنية يمكن أن تعزز من جودة العملية الانتخابية وتحقق نتائج أكثر مصداقية وشفافية وعلى الرغم من هذه الإصلاحات الهامة، إلا أن القانون الجديد يواجه انتقادات لعدم معالجة قضايا سياسية واجتماعية بارزة. واحدة من هذه القضايا هي عدم وجود كوتا نسائية في مجلس النواب، بالإضافة إلى عدم وجود إجراءات حقيقية لدعم وتعزيز مكانة المرأة في الفضاء العام فلا تزال النساء في لبنان يعانين من نقص في التمثيل داخل مؤسسات الدولة، بالإضافة إلى تهميشهن في العملية السياسية.^{٤٦} في الوقت الراهن، يضم مجلس النواب اللبناني أربع نساء فقط من أصل ١٢٨ نائباً، وهو رقم يعبر عن تهميش نسائي واضح في السياسة اللبنانية. علاوة على ذلك، لا يوجد سوى وزيرة واحدة في الحكومة اللبنانية، مما يعكس الفجوة الكبيرة بين الرجال والنساء في مجال السياسة وصنع القرار. هذا الوضع تقديم دعوة ملحة للسلطات لتعزيز السياسات والممارسات التي تشجع على

المشاركة الفعالة للنساء في الحياة السياسية.^{٤٧} فإن القانون الجديد الذي يهدف إلى تحسين العملية الانتخابية في لبنان يُعدّ خطوة متقدمة نحو التنمية السياسية والاجتماعية، ولكن يجب ألا نغفل التحديات القائمة، وخاصة فيما يتعلق بتمثيل النساء. لتحقيق مشاركة شاملة وفعالية، يجب أن تكون هناك جهود مستدامة لضمان أن جميع الفئات الاجتماعية، بما في ذلك النساء، لديها الفرص المتساوية للمشاركة في صنع القرارات السياسية، وأن تُعزَّز القوانين والإجراءات التي تدعم ذلك.

خاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن الأنظمة الانتخابية في كلِّ من العراق ولبنان تمثل انعكاساً مباشراً لطبيعة النظامين السياسيين القائمين على التعددية الطائفية والسياسية، وأنها تؤثر بصورة جوهرية في مسار الاعتراف بحقوق الإنسان وضمان ممارستها. فقد أظهرت التجربة العراقية واللبنانية أن طبيعة النظام الانتخابي ليست مجرد آلية لتوزيع المقاعد، بل هي أداة فاعلة في تكوين بنية السلطة ومدى احترامها لمبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية. ومع ذلك، فإن غلبة الاعتبارات الطائفية والحزبية على البعد الحقوقي والإنساني قد حدّت من فاعلية هذه الأنظمة في تحقيق الغاية الدستورية المتمثلة في صون كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية. إنَّ تعزيز حقوق الإنسان في كلا البلدين يتطلب إعادة النظر في الأسس القانونية والتنظيمية للأنظمة الانتخابية بما يجعلها أكثر عدلاً وتمثيلاً، وأقرب إلى روح الديمقراطية الحقيقية التي تضع الإنسان محوراً لكل عملية سياسية.

التائج

١. النظام الانتخابي في العراق، رغم تعدد محاولات إصلاحه، ما زال يعاني من تأثير الانقسامات الحزبية والطائفية، مما يضعف من فرص تمثيل الإرادة الشعبية الحقيقية.
٢. النظام الانتخابي في لبنان يقوم على مبدأ المحاصصة الطائفية، وهو ما يتعارض مع مبادئ المساواة وحقوق الإنسان التي يفترض أن تقوم عليها العملية الانتخابية.
٣. غياب العدالة في توزيع الدوائر الانتخابية في كلا البلدين يضعف المشاركة السياسية ويقيد حق المواطنين في الاختيار الحر.
٤. ضعف الثقافة الديمقراطية لدى النخب السياسية والمجتمعية ينعكس سلباً على التفاعل الإيجابي مع مبادئ حقوق الإنسان.

المقترحات

١. إصلاح النظام الانتخابي في العراق ولبنان بما يضمن العدالة في تمثيل المواطنين بعيداً عن الانتماءات الطائفية والمذهبية.
٢. تعزيز استقلالية المفوضيات الانتخابية عبر تشريعات تضمن حيادها الكامل عن السلطة التنفيذية والأحزاب السياسية.
٣. تعديل القوانين الانتخابية لتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية وتمكين الفئات المهمشة، ولا سيما النساء والشباب، من الترشح والمشاركة الفاعلة.
٤. نشر الثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان من خلال المناهج التعليمية وبرامج التوعية المدنية والإعلامية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب

١. الأحمر، هيمي، دليل المترجم للمصطلحات الانتخابية، منشورات المعهد الديمقراطي الوطني، بيروت، 2005.
٢. آل جهف، علي بلاسم طراد، القصور التشريعي في قانون الانتخابات مجلس النواب العراقي (دراسة قانونية تحليلية مقارنة في نطاق قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠)، مكتبة القانون المقارن، بغداد، 2024.
٣. الزيدي، د. وليد كاصد، استراتيجيات تسجيل الناخبين الواقع العملي لتسجيل الناخبين في العراق وبعض دول العالم، دار المعارف، بيروت، 2011.
٤. الزيدي، د. وليد كاصد، قانون انتخابات مجالس المحافظات، دار السنهوري، بيروت، 2016.
٥. الزيدي، وليد كاصد، المنظومة القائمة الانتخابية في لبنان وأثرها في الانتخابات البرلمانية، منشورات مكتبة السنهوري، بيروت، 2018.
٦. الزيدي، وليد، المرشد الى المصطلحات والعبارات الانتخابية الحديثة، مطبعة دار الكوثر، بغداد، 2005.
٧. ساعد، عبد الرحيم، النظام الفائز للوائح الانتخابية في الجزائر، الجزائر: دار النشر غير محدد، غير محدد.
٨. شبر، رافع خضر صالح، السلطة التشريعية في النظام الفدرالي، بيروت: مكتبة زين الحقوقية و الأدبية، 2017.
٩. الشكري، علي يوسف، الوسيط في الأنظمة السياسية للمقارنة، النجف الأشرف: مؤسسة دار للصادق الثقافية، بلا سنة.

١٠. عبده سعد وعلي متلد وعصام نعمة إسماعيل، النظم الانتخابية (دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005.
١١. العبودي، قاسم حسن، تأثير النظم الانتخابية في النظام السياسي دراسة مقارنة بالتجربة العراقية، دار الصفار، بغداد، 2012.
١٢. عصام سليمان، الأنظمة البرلمانية بين النظرية والتطبيق (دراسة مقارنة)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010.
١٣. عصام نعمة إسماعيل، النظم الانتخابية (دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي (دراسة مقارنة))، مكتبة زين الحقوقية، بيروت، 2009.
١٤. العيساوي، عبد العزيز عليوي، نظم انتخاب مجلس النواب العراقي بعد العام ٢٠٠٣ (النظام الانتخابي الأنسب لعراق ديمقراطي)، مطبعة الكتاب، بغداد، ط ٣، 2020.
١٥. القيسي، عبد الله حسن لقمان عجاج، دور النصوص التشريعية في بيان فاعلية النظام الانتخابي، دن، 2021.
١٦. كورنو، جبران، معجم المصطلحات القانونية، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1998.
١٧. المجذوب، محمد، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان وأهم الأنظمة الدستورية والسياسية في العالم، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 2014.
١٨. محمد حسين منصور، المدخل إلى القانون الانتخاب (القاعدة القانونية)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010.
١٩. مسعود، جبران، معجم الرائد، بيروت: دارالعلم للملإين، 1992.
٢٠. مصطفى، ابراهيم، المعجم الوسيط، القاهرة: دار المعارف، 1400هـ.
٢١. رشيد، مصطفى، النظم الانتخابية في العالم العراق نموذج دراسة تحليلية مقارنة، ط١، دار النشر: منشورات منظمة آرام لحقوق الإنسان مطبعة جامعة دهوك، دهوك، 2020.
٢٢. خوري، دورين وآخرون، "التمثيل النسبي"، دار النشر: الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، 2016.

ثانياً: المحلات والدوريات

١. أحمد، لقمان عثمان و عباس، الفاروق عبدالرحمن، تطور النظام الانتخابي في العراق ٢٠١٠-٢٠١٤، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، العدد ٢٢٣، 2014.
٢. الجابري، ستار جبار، انتخاب مجلس النواب العراقي عام ٢٠١٨ رؤية لصياغة قانون جديد للإنتخابات، بحث منشور في مجلة دراسات دولية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية جامعة بغداد، العددان ٧٢-٧٣، 2018.
٣. حسين، ميسون طه و عيدك، د. غني زغير عطية، قانون الأحزاب السياسية العراقي في ميزان الدستورية دراسة تحليلية، بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإنسانية، العدد ٦، 2016.
٤. سلمان، سمير داود، الحكومة الائتلافية وأثرها في النظام السياسي في الدول العربية، بحث منشور في مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، عدد ١٠٦، 2012.
٥. صديق، فلاح مصطفى و إسماعيل، رحمان، دور النظام الانتخابي النيابي في تحقيق مبدأ شرعية السلطة السياسية (لبنان نموذجاً)، دراسة تحليلية مقارنة، بحث منشور في المجلة العلمية لجامعة جيهان - السلیمانية، مجلد ١، عدد ٤، 2017.
٦. عواد، منى جلال، النظم الانتخابية البرلمانية المعتمدة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بحث منشور في مجلة كلية آداب الفراهيدي، العدد ١٩، 2014.
٧. ماضي، عبدالفتاح، متى تكون الانتخابات ديمقراطية؟، بحث منشور في المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٦، 2016.
٨. ميد، تأثير نظام الإقتراع على عملية الترشيح للإنتخابات وعلاقته بالنظام السياسي في الجزائر وتونس، بحث منشور في مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد ١٧، 2017.

ثالثاً: الأوراق العلمية والمؤتمرات

١. العامري، عبدالله فضل حسين، قراءة في نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية ٢٠١٠، ورقة عمل قدمها الباحث، 2010.

رابعاً: المقالات الصحفية

١. الخازن، فريد، قانون الانتخاب و'بلوكات' الفرز والضم، لبنان: جريدة النهار، 2010.

٢. خوري، إميل، قانون النسبية المتود هل يأتي بنواب مشوهين، لبنان: جريدة النهار، 2021.

٣. سعادة، لارا، حلقة نقاش عن قانون الانتخاب الجديد، لبنان: جريدة الأنوار، 2017.

٤. عبد الخالق، رمزي، قانون الانتخاب، لبنان: جريدة البناء، 2017.

٥. مزرعاني، سعد الله، نداء النسبية، لبنان: جريدة الأخبار، 2017.

هوامش البحث

- ١ العبودي، قاسم حسن، (٢٠١٢)، تأثير النظم الانتخابية في النظام السياسي دراسة مقارنة بالتجربة العراقية، دار الصفار، بغداد: ص ٩١
- ٢ الشكري، علي يوسف، الوسيط في الأنظمة السياسية للمقارنة، النجف الأشرف: مؤسسة دار للصادق الثقافية، بلا سنة طبع: ص ١٢٤
- ٣ القيسي، عبد الله حسن لقمان عجاج، (٢٠٢١)، دور النصوص التشريعية في بيان فاعلية النظام الانتخابي، دن: ص ١١٨
- ٤ العبودي، قاسم حسن، (٢٠١٢)، تأثير النظم الانتخابية في النظام السياسي دراسة مقارنة بالتجربة العراقية، دار الصفار، بغداد: ص ١٣٤
- ٥ الزبيدي، د. وليد كاصد، (٢٠١١)، استراتيجيات تسجيل الناخبين الواقع العملي لتسجيل الناخبين في العراق وبعض دول العالم، دار المعارف، بيروت: ص ٦٣
- ٦ آل جهف، علي بلاسم طراد، القصور التشريعي في قانون الانتخابات مجلس النواب العراقي (دراسة قانونية تحليلية مقارنة في نطاق قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠)، مكتبة القانون المقارن، بغداد، ٢٠٢٤: ص ٩٢
- ٧ العيساوي، عبد العزيز عليوي، نظم انتخاب مجلس النواب العراقي بعد العام ٢٠٠٣ (النظام الانتخابي الأنسب لعراق ديمقراطي)، مطبعة الكتاب، بغداد، ط ٣، ٢٠٢٠: ص ١٤٥
- ٨ رشيد، مصطفى (٢٠٢٠) "النظم الانتخابية في العالم العراق نموذج دراسة تحليلية مقارنة" ط ١، دار النشر: منشورات منظمة آرم لحقوق الإنسان مطبعة جامعة دهوك، دهوك: ص ٩٤
- ٩ العبودي، قاسم حسن، (٢٠١٢)، تأثير النظم الانتخابية في النظام السياسي دراسة مقارنة بالتجربة العراقية، دار الصفار، بغداد: ص ١٨٤
- ١٠ القيسي، عبد الله حسن لقمان عجاج، (٢٠٢١)، دور النصوص التشريعية في بيان فاعلية النظام الانتخابي، دن: ص ١٢٩
- ١١ نفس المصدر
- ١٢ الزبيدي، وليد كاصد، (٢٠١٨)، المنظومة القائمة الانتخابية في لبنان وأثرها في الانتخابات البرلمانية، منشورات مكتبة السنهوري، بيروت: ص ١٥٨
- ١٣ شبر، رافع خضر صالح (٢٠١٧)، السلطة التشريعية في النظام الفدرالي، بيروت: مكتبة زين الحقوقية و الأدبية: ص ٧٤
- ١٤ خوري، دورين وآخرون (٢٠١٦) "التمثيل النسبي" دار النشر: الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات: ص ٢٢١
- ١٥ عبده سعد وعلي متلد وعصام نعمة إسماعيل، (٢٠٠٥م)، النظم الانتخابية (دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت: ص ١٧٨
- ١٦ الزبيدي، وليد كاصد، (٢٠١٨)، المنظومة القائمة الانتخابية في لبنان وأثرها في الانتخابات البرلمانية، منشورات مكتبة السنهوري، بيروت: ص ٢٠٥
- ١٧ عصام نعمة إسماعيل، (٢٠٠٩)، النظم الانتخابية (دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي (دراسة مقارنة))، مكتبة زين الحقوقية، بيروت: ص ٢٢٩
- ١٨ عصام سليمان، (٢٠١٠م)، الأنظمة البرلمانية بين النظرية والتطبيق (دراسة مقارنة)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت: ص ٩٤
- ١٩ خوري، دورين وآخرون (٢٠١٦) "التمثيل النسبي" دار النشر: الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات: ص ٢٢٣
- ٢٠ نفس المصدر
- ٢١ شبر، رافع خضر صالح (٢٠١٧)، السلطة التشريعية في النظام الفدرالي، بيروت: مكتبة زين الحقوقية و الأدبية: ص ٩٥
- ٢٢ عصام سليمان، (٢٠١٠م)، الأنظمة البرلمانية بين النظرية والتطبيق (دراسة مقارنة)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت: ص ٨٨

- ٢٣ خوري، دورين وآخرون (٢٠١٦) "التمثيل النسبي" دار النشر: الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات: ص ١٦٢
- ٢٤ شير، رافع خضر صالح (٢٠١٧)، السلطة التشريعية في النظام الفدرالي، بيروت: مكتبة زين الحقوقية و الأدبية: ص ١٢٨
- ٢٥ محمد حسين منصور، (٢٠١٠م)، المدخل إلى القانون الإنتخاب (القاعدة القانونية)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت: ص ٧٥
- ٢٦ الزيدي، وليد كاصد، (٢٠١٨)، المنظومة القائمة الانتخابية في لبنان وأثرها في الانتخابات البرلمانية، منشورات مكتبة السنهوري، بيروت: ص ٢٠٨
- ٢٧ حسين، ميسون طه و عيدك، د. غني زغير عطية (٢٠١٦)، قانون الأحزاب السياسية العراقي في ميزان الدستورية دراسة تحليلية، بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإنسانية، العدد ٦: ص ٨٢
- ٢٨ عواد، منى جلال (٢٠١٤)، النظم الانتخابية البرلمانية المعتمدة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بحث منشور في مجلة كلية آداب الفراهيدي، العدد ١٩: ص ٥٩
- ٢٩ ميد (٢٠١٧)، تأثير نظام الإقتراع على عملية الترشح للإنتخابات وعلاقته بالنظام السياسي في الجزائر وتونس، بحث منشور في مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد ١٧: ص ٨٤
- ٣٠ أحمد، لقمان عثمان و عباس، الفاروق عبدالرحمن (٢٠١٤)، تطور النظام الانتخابي في العراق ٢٠١٠-٢٠١٤، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، العدد ٢٢٣: ص ٣٤
- ٣١ العامري، عبدالله فاضل حسين، قراءة في نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية ٢٠١٠، ورقة عمل قدمها الباحث: ص ٦٢
- ٣٢ ماضي، عبدالفتاح، (خريف ٢٠١٦)، متى تكون الانتخابات ديمقراطية؟، بحث منشور في المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٦: ص ٧١
- ٣٣ نفس المصدر
- ٣٤ الجابري، ستار جبار، (٢٠١٨)، انتخاب مجلس النواب العراقي عام ٢٠١٨ رؤية لصياغة قانون جديد للإنتخابات، بحث منشور في مجلة دراسات دولية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية جامعة بغداد، العددان ٧٢-٧٣: ص ٤٨
- ٣٥ خوري، إميل، (٢٠٢١)، قانون النسبية المتود هل يأتي بنواب مشوهين، لبنان: جريدة النهار: ص ١٥٥
- ٣٦ الخازن، فريد، (٢٠١٠)، قانون الانتخاب و"البلوكات" الفرز والضم، لبنان: جريدة النهار: ص ٣٩
- ٣٧ عبد الخالق، رمزي، (٢٠١٧)، قانون الانتخاب، لبنان: جريدة البناء: ص ٧٤
- ٣٨ ساعد، عبد الرحيم، (غير محدد)، النظام الفائوني للدوائر الانتخابية في الجزائر، الجزائر: دار النشر غير محدد: ص ١٥٣
- ٣٩ سعادة، لارا، (٢٠١٧)، حلقة نقاش عن قانون الانتخاب الجديد، لبنان: جريدة الأنوار: ص ٨٦
- ٤٠ نفس المصدر
- ٤١ مزرعاني، سعد الله، (٢٠١٧)، نداء النسبية، لبنان: جريدة الأخبار: ص ١٥٥
- ٤٢ سلمان، سمير داود، (٢٠١٢)، الحكومة الائتلافية وأثرها في النظام السياسي في الدول العربية، بحث منشور في مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، عدد ١٠٦: ص ٤٢
- ٤٣ نفس المصدر
- ٤٤ صديق، فلاح مصطفى و إسماعيل، رحمان (٢٠١٧)، دور النظام الانتخابي النيابي في تحقيق مبدأ شرعية السلطة السياسية (لبنان نموذجًا)، دراسة تحليلية مقارنة، بحث منشور في المجلة العلمية لجامعة جيهان - السليمانية، مجلد ١، عدد ٤: ص ٨٩
- ٤٥ الزيدي، د. وليد كاصد، (٢٠١٦)، قانون انتخابات مجالس المحافظات، دار السنهوري، بيروت: ص ١٣٤
- ٤٦ عصام نعمة إسماعيل، (٢٠٠٩)، النظم الانتخابية (دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي (دراسة مقارنة)، مكتبة زين الحقوقية، بيروت: ص ٩٤
- ٤٧ المجذوب، محمد، (٢٠١٤م)، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان وأهم الأنظمة الدستورية والسياسية في العالم، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت: ص ١١٠